الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة السابعة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية
الجلسة ١٩
المعقودة يوم الجمعة
٢٣ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٢
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة التاسعة عشرة

الرئيس :	السيد بيريس - بالون	(أوروغواي)
ثم :	السيد غيريرو (نائب الرئيس)	(الفلبين)

المحتويات

البند ٨٢ من جدول الأعمال : أزمة الديون الخارجية والتنمية

../..

هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة .

Distr.GENERAL
A/C.2/47/SR.19
6 January 1993
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٢٠

البند ٨٢ من جدول الأعمال : أزمة الديون الخارجية والتنمية (A/47/82 ، A/47/83 ، A/47/225-S/23998، A/47/312-S/24238 ، A/47/344 ، A/47/351-S/24357 ، A/47/375-S/24429 ، A/47/396 ، A/47/499 ؛ A/C.2/47/L.4)

١ - السيد جي شاوزو (وكيل الأمين العام للتنمية الاقتصادية والاجتماعية) : عرض تقرير الأمين العام عن أزمة الديون الخارجية والتنمية (A/47/396) ، وقال إن نهجا كثيرة في مجال السياسة العامة قد جربت طوال العقد الماضي في محاولة تمكين الدول النامية المثقلة بالديون من استعادة قدرتها على خدمة ديونها ؛ بيد أن معظم هذه النهج قد فشل . وعلى الرغم من أن تقلص الديون ، وانخفاض أسعار الفائدة والمتأخرات ، وتحقيق قدر من النجاح في الزيادة من عائدات التصدير ، قد أدت جميعا إلى انخفاض نسبة خدمة الديون من ٤٠ في المائة في أواسط الثمانينات إلى حوالي ٣٠ في المائة في عام ١٩٩١ ـ وهذه نسبة لاتزال تعد مرتفعة ـ فإن ذلك لم يكف لتمكين البلدان المدينة من الانتعاش بعد ١٠ سنوات من بطء النشاط الاقتصادي وتدني مستويات المعيشة .

٢ - ومع ذلك ، ظهرت في السنوات الأخيرة بعض بوادر الأمل . ففي حين نالت القيود المالية التي تواجهها حكومات البلدان القائمة بالتكيف من تدابير الحماية الاجتماعية ، ومنعت وجود تمويل كاف للمساعدة الجيدة التوجيه على التكيف المقدمة للفئات المستهدفة المنخفضة الدخل ، أصبح المجتمع الدولي أكثر حساسية بتكاليف التكيف الاجتماعية في البلدان التي تعاني من أزمة الديون ، وازداد فهم كل من الدائنين والمدينين لطبيعة مشكلة الديون عمقا . وبدأت البلدان المدينة برامج تكيف محلية لتثبيت اقتصاداتها وإعادة توجيهها للعودة إلى النمو الاقتصادي المستدام وتحقيق رصيد حساب جار مستدام .

٣ - وخلال الشهور الـ ١٢ الماضية ، انخفضت أسعار الفائدة كثيرا ، وتوصلت بعض البلدان المدينة الرئيسية إلى اتفاقات مع دائنيها من المصارف التجارية لتخفيض ديونها وتخفيض خدمة ديونها ، وعاد المقترضون في بعض البلدان الرئيسية المثقلة بالديون إلى السوق المالية الدولية . وفي نهاية عام ١٩٩١ اعتمد نادي باريس شروطا أكثر تساهلا لإعادة هيكلة ديون البلدان المنخفضة الدخل والمثقلة بالديون ، ومعظمها في افريقيا ، المستحقة للدائنين الرسميين . ورغم هذه التطورات ، فإن العديد من البلدان مازال يتفاوض مع المصارف الدائنة والدائنين الرسميين ، ولا تزال شروط إعادة هيكلة الديون اقل تيسيرا على البلدان المدينة مما يمكن أن تكون عليه .

(السيد جي شاوزو)

٤ - وعندما وجدت تلك البلدان أنها عاجزة عن خدمة ديونها للمؤسسات المتعددة الأطراف ، كان البديل الوحيد أمامها هو التأخر عن الدفع . وفي حين أن إجراءات وضعت في السنوات الأخيرة لمساعدة البلدان على استعادة مكانتها الحسنة ، فإنه لا توجد آلية نظامية عامة لتجنب تلك العملية ولمساعدة البلدان على تجنب التأخر الشديد في سداد مدفوعاتها خلال فترات العسر الاقتصادي .

٥ - وفي السابق ، كانت هناك ثغرة متزايدة الاتساع بين المدفوعات المستحقة الدفع والمدفوعات الفعلية . وكان الاستنتاج الرئيسي في بحث قام به البنك الدولي ومؤسسات أخرى ، أن خدمة الديون المتوقعة بعد إبرام اتفاق بشأن الديون تزيد عما كانت عليه قبل الاتفاق . ورغم أن خدمة الدين التعاقدية أقل ، فقد ازداد احتمال بأن تتم خدمة الديون خدمة كاملة . وبالإضافة إلى ذلك ، فإنه ينبغي خدمة جميع القروض المتعاقد بشأنها مع المؤسسات المتعددة الأطراف في إطار الاتفاق ، خدمة كاملة .

٦ - ولا تكمن الاستفادة الرئيسية من الاتفاقات المصرفية الجارية في تحسين التدفق النقدي المتوقع إزاء الدائنين الأجانب الحاليين تحسينا مباشرا ؛ بل في تضييق الفجوة بين خدمة الدين التعاقدية وخدمة الدين المتوقعة . وذلك ينظم حالة خدمة الديون ويساعد البلدان ، إذا ما اقترن بتقدم في الاستقرار والتكيف المحليين ، على استرجاع قدرتها على الوصول إلى الأسواق للحصول على تدفقات ائتمانية خاصة جديدة .

٧ - وفي مجال الديون الرسمية الثنائية ، كان نادي باريس أقل استعدادا من المصارف لتضييق الفجوة بين خدمة الدين التعاقدية وخدمة الدين المتوقعة . وحتى الشروط الجديدة المحسنة في المعاملة المتاحة حاليا للبلدان المنخفضة الدخل فقط ، هي شروط تنطبق ، في أحسن الأحوال ، على خدمة الديون المتأخرة سنة إلى ثلاث سنوات . وفي حين أنه يمكن إلغاء نسبة تصل إلى نصف خدمة تلك الديون ، فقد اقتضى الأمر إعادة هيكلة خدمة الدين المستحقة في السنة الرابعة وما بعدها ، في اجتماع لاحق لنادي باريس .

٨ - ولكي تنتهي أزمة ديون البلدان النامية بحلول منتصف التسعينات ، ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل تعزيز استراتيجية الديون الدولية بغية الإسراع في القضاء على تراكم الديون ؛ وعلى البلدان النامية أن تثابر على جهودها لتنفيذ سياسات التكيف الاقتصادي وتنويع اقتصاداتها . وعلى البلدان الصناعية أن تعود إلى النمو الاقتصادي الأسرع بغية تنشط نمو التجارة الدولية ورفع أسعار السلع الأساسية الدولية . وينبغي مقاومة الحمائية وإزالة العوائق التي تعترض نمو الصادرات من البلدان النامية ؛ كما ينبغي للبلدان

(السيد جي شاوزو)

الصناعية أن تنسق برامج توحد في الأجل المتوسط الأرصدة المالية وتعزز الأنظمة المالية ، الأمر الذي يؤدي إلى أسعار فائدة أدنى وأكثر استقرارا في الأجل الطويل .

٩ - السيد مسعود (باكستان) : تحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ ، وقال إن مشكلة ديون البلدان النامية الخارجية وخدمتها لا تزال تفرض قيودا قاسية على نمو هذه البلدان الاقتصادي وتنميتها . وازدادت المديونية الخارجية للعديد من البلدان النامية حدة بسبب دوام تدني أسعار السلع الأساسية واستمرار انخفاضها ، والتشوه الهيكلي للأسواق ، وتقلبات أسعار الفائدة ، وتزايد الاجراءات الحمائية ، ونقل الموارد الضخمة من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة النمو ، وحالة السيولة غير الكافية في النظام النقدي الدولي ، وعدم استقرار العملة .

١٠ - وترحب مجموعة الـ ٧٧ بالنتائج الايجابية التي أسفرت عنها المبادرات التي اتخذت للتخفيف من عبء الديون الخارجية . وتؤيد المجموعة البرامج التي تحظى بالدعم الدولي الرامية إلى تحقيق الاستقرار والتكيف الهيكلي ، والتخفيف من الديون ومن خدمتها ، ومبادلة الديون بالأسهم ، وإعادة الجدولة . بيد أن استجابة المجتمع الدولي لمشكلة الديون غير منتظمة ومجزأة وغير كافية .

١١ - ولن يخفف من عبء ديون البلدان النامية ومن عبء خدمتها سوى حل شامل دائم لمشكلة الديون الخارجية ، يراعي الحاجة إلى تخفيض حجم وخدمة جميع أنواع الديون لجميع فئات البلدان المدينة ، تخفيضا كبيرا ، ويشمل تدابير استباقية لمنع تفاقم مشكلة الديون . وبدون هذه التدابير فإن جهودها الإنمائية ستبوء بالفشل مما يزيد من خطر الاضطراب الاجتماعي والسياسي . ويجب أن يتضمن الحل الدائم تعزيز وتحرير نظام الاتجار الدولي بوصفه أهم مصدر للنمو والتنمية الحقيقيين ، وبالتالي ، للموارد التي تحتاجها البلدان المدينة للوفاء بالتزاماتها المالية .

١٢ - وقال إن البلدان النامية يقلقها عدم وجود آلية رسمية لإعادة هيكلة الديون المستحقة إلى الدائنين المتعددي الأطراف . فالمبادرات الجارية لتخفيض الديون لا تأخذ في حسبانها البلدان النامية التي بدأت برامج تكيف إنمائية المنحى وقامت بتضحيات جسيمة في متابعة خطط إنمائية عملية في المجال الاقتصادي . وينبغي للمجتمع الدولي أن يضع استراتيجية جديدة تراعي احتياجات هذه البلدان وشواغلها وتجعل التدابير الحالية لتخفيض الديون تدابير أكثر إنصافا .

(السيد مسعود ، باكستان)

١٣ - وينبغي للأمم المتحدة أن تواصل توفير فرص منتظمة ومتكررة لاستعراض حالة المديونية الخارجية للبلدان النامية وللحفز على مناقشة فعالية التدابير المتخذة لحل تلك المشكلة ، وملاءمة تلك التدابير وعدالتها .

١٤ - السيد بارنيت (المملكة المتحدة) : تحدث باسم الجماعة الأوروبية ودولها الأعضاء ، وقال إنه من المهم التسليم بأن المديونية ليست بالضرورة مشكلة في حد ذاتها ؛ بل هي تصبح مشكلة فقط عندما يتجاوز عبء الديون طاقة البلد على التسديد . ولذلك ينبغي النظر إلى مشاكل المديونية الخارجية في السياق الأوسع المتمثل في الحالة الاقتصادية لكل بلد على حدة . ويتطلب التخفيف من أعباء الديون والتقريب بين تلك الأعباء وبين القدرة على التسديد مجموعة كبيرة من الإجراءات ، منها تدابير تخفيف الديون وتدابير مختلفة للزيادة من دخل البلدان المدينة .

١٥ - وقال إن الجماعة الأوروبية ترحب بشروع العديد من البلدان المدينة في تنفيذ سياسات مصممة أساسا لإصلاح اقتصاداتها . وينبغي أن ترمي هذه السياسات إلى تحقيق نمو مستدام وأن تتضمن أنظمة ضريبية أحسن ، وإعادة توزيع الأولويات في الميزانيات الوطنية ، وتدابير تشجع على الزيادة من الادخار المحلي وعلى عودة رأس المال الهارب . وبالرغم من أنه قد تكون للتكيف الهيكلي نتائج سلبية على بعض فئات السكان في الأجل القصير ، فهو تدبير أساسي لعكس اتجاه التقهقر الاقتصادي . بيد أنه ينبغي التقليل إلى أدنى درجة ممكنة من آثار التكيف الاقتصادي السلبية على أضعف فئات المجتمع .

١٦ - وقد أكد نجاح تجربة عدد من البلدان المتوسطة الدخل في معالجة مشاكل ديونها أن العامل الرئيسي في التخلص من الاعتماد على التمويل الاستثنائي هو المثابرة على تنفيذ سياسات اقتصادية سليمة . وقد نجحت بلدان مثل المكسيك في أن تؤمن الحصول من جديد على التمويل من القطاع الخاص وأن تحسن احتمالات نموها في المستقبل ، مدعومة باتفاقات هامة لتخفيض الجيون وخدمة الديون . وإعادة توزيع الأولويات في ميزانيات الحكومة هامة أيضا : إذ ينبغي أن تعطى الأولوية لتقديم الاعتمادات إلى القطاعات ذات الأهمية الحيوية بالنسبة للتنمية في الأجل الطويل ، لا سيما الموارد البشرية والبيئة ، بينما ينبغي الحد من النفقات العسكرية مثلا .

(السيد بارنيت ، المملكة المتحدة)

١٧ - ويمثل النجاح المبكر لجولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف أهمية خاصة في المحافظة على بيئة اقتصادية دولية مواتية . فعدم وجود نظام تجارة حر ومفتوح يقلل كثيرا من حظوظ نجاح الجهود التي تبذلها البلدان النامية للزيادة من عائدات صادراتها . ومن العوامل الهامة الأخرى ، أسعار السلع الأساسية وتزايد الطلب على المدخرات المحدودة في العالم ، وأسعار الفائدة المرتفعة الناتجة عن استمرار حالات عجز كبير في بعض البلدان ، واحتياجات إعادة الهيكلة في بلدان أخرى تمر بمرحلة الانتقال إلى الاقتصاد السوقي .

١٨ - وعلى البلدان المتقدمة النمو ، بما فيها الجماعة الأوروبية ودولها الأعضاء ، أن تستمر في اتباع سياسات تراعي الحاجة إلى تيسير النمو في البلدان النامية . ورغم الاضطراب الذي حدث مؤخرا في الأسواق النقدية فإن الجماعة الأوروبية ستواصل اتباع سياسات ترمي إلى كفالة نمو غير تضخمي والحد من حالات العجز العام المفرط . ومن المتوقع أن تسمح سياسات التكيف التي تسلكها بلدان نامية عديدة بأن تبدأ هذه البلدان بدورها في الإسهام في تعزيز بيئة اقتصادية دولية مواتية .

١٩ - وهناك جانبان لتقديم الدعم الخارجي الكافي إلى البلدان المدينة في عملية الإصلاح : التخفيض من الديون ومن أعباء خدمتها ، وتوفير موارد مالية جديدة مناسبة . وبما أن الحالة تختلف اختلافا كبيرا من بلد إلى آخر ، فإنه ينبغي تقديم هذا الدعم على أساس دراسة كل حالة على حدة . وعلى البلدان المتقدمة النمو أن تزيد من تدفق رؤوس أموالها إلى البلدان النامية بطرق منها تقديم مستويات كافية من المساعدة الإنمائية الرسمية .

٢٠ - وعند النظر في تقديم الدعم المناسب إلى البلدان المدينة ، يمكن التمييز بين مختلف فئات المدينين . والفئة الأولى من المدينين هي البلدان المتوسطة الدخل التي ترتبط بالتزامات ديون مع مصارف خاصة بصفة رئيسية وفي إطار خطة برادي أبرمت عدة بلدان بالفعل اتفاقات مع دائنيها من المصارف .

٢١ - وفيما يتعلق بإعادة هيكلة الديون الرسمية الثنائية للبلدان المتوسطة الدخل ، ترحب الجماعة الأوروبية ودولها الأعضاء بالمعاملة الخاصة التي تعامل بها البلدان ذات الدخل المتوسط المنخفض ، والتي تتمثل في آجال أطول وإمكانية تحويل جزء من الديون . ورحبت الجماعة أيضا بالنداء الذي وجهته

(السيد بارنيت ، المملكة المتحدة)

مجموعة السبعة إلى الدائنين ليعترفوا بالمشاكل الخاصة التي تواجهها بعض البلدان ذات الدخل المتوسط المنخفض على أساس النظر في كل حالة على حدة .

٢٢ - وينبغي إيلاء اهتمام خاص لأفقر البلدان وأثقلها ديونا ، التي تتبع سياسات تكيف مناسبة . ولذلك فإن الجماعة الأوروبية ترحب باتفاق نادي باريس على الشروع في تطبيق شروط محسنة جدا على تلك البلدان في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ ، مما سيزيد كثيرا من إمكانية استرجاع صلاحيتها إزاء الخارج . وترحب الجماعة الأوروبية بشكل خاص بالتزام الدائنين بالنظر في ديون البلدان التي ثبت اتباعها لسلوك اقتصادي ومالي مسؤول . وعلى الدائنين أن يزيدوا من تخفيض ديون البلدان المنخفضة الدخل المثقلة بالديون . وينبغي لنادي باريس أن يواصل مناقشاته بغية اتخاذ تدابير تلبي احتياجات أفقر البلدان وأثقلها ديونا . وتولي الجماعة الأوروبية ودولها الأعضاء أهمية كبيرة لتحسين استعمال تحويلات الدين الطوعية بما في ذلك تحويلات الديون لحماية البيئة .

٢٣ - وتستحق مشاكل افريقيا اهتماما خاصا . ومن المرجح أن تشهد سنة ١٩٩٢ ارتفاع نسبة خدمة الديون لبعض البلدان الافريقية نتيجة لتراكم متأخراتها واستمرار نمو عائدات صادراتها نموا منخفضا . والمجتمع الدولي ملتزم ، في إطار جدول أعمال الأمم المتحدة الجديد للتنمية الافريقية في التسعينات ، بالبحث عن حلول دائمة لأزمة الديون الافريقية ، دعما لجهود الاصلاح التي تبذلها افريقيا نفسها . وقد قدمت الجماعة الأوروبية بالفعل إعفاء واسع النطاق للديون التساهلية للعديد من البلدان الافريقية ، وهي لا تزال تسهم إسهاما رئيسيا في البرنامج الخاص للمساعدة المقدمة إلى البلدان الافريقية جنوب الصحراء ، المنكوبة بالجفاف والتصحر . ويعتمد ذلك البرنامج نهجا موحدا ويجمع بين تدابير التخفيف من الديون والمساعدة الثنائية في مجال ميزان المدفوعات وآليات التمويل المتعددة الأطراف ، ومن أبرزها مؤسسة التنمية الدولية ومرفق التكيف الهيكلي المحسن .

٢٤ - السيد غيريرو (الفلبين) ، نائب الرئيس ، تولى الرئاسة .

٢٥ - السيد دوغان (الولايات المتحدة الأمريكية) : قال إن وفده يشارك في توافق الآراء على أنه لا يمكن عزل مشاكل الديون عن الجوانب الأخرى للنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية ، وعليه لا يمكن أن تحل هذه المشاكل عن طريق تخفيف عبء الديون وحده . فالإبقاء على مستويات مستدامة للنمو ، مصحوبة بجهود إصلاحية ، أمر أساسي لحل مشكلة الديون ، التي تتطلب موارد خارجية متزايدة لا من

(السيد دوغان ، الولايات المتحدة)

الجهات المانحة الرسمية فقط ولكن أيضا في شكل إصلاح تدفقات القطاع الخاص . وتتضمن المصادر البديلة للتدفقات الرأسمالية التي ليست دينا تدابير باشرت بها البلدان المدينة نفسها لفتح أسواقها ، وذلك لدعم الاستثمار الخاص وتشجيع عودة رأس المال الهارب .

٢٦ - وقد تم أحراز تقدم ملحوظ في إطار الاستراتيجية الدولية للديون وهي الاستراتيجية الطوعية والسوقية القاعدة في مجال الديون المستحقة للمصارف التجارية . وذلك في شكل تخفيض للديون أو عقد اتفاقات لإعادة تمويلها ، وتمثل هذه العملية ٩٢ في المائة من الديون المستحقة للمصارف التجارية من ١٦ بلدا مدينا رئيسيا . وأدى ذلك ، إلى جانب التطورات الإيجابية الأخرى ، إلي تخفيض نسبة حاصل خدمة الدين ، فيما يتعلق بالبلدان الناميـــة ككل ، من ٢٢ في المائة في عام ١٩٨٦ إلى ١٤ في المائة في عام ١٩٩١ .

٢٧ - واستجابت الأسواق الرأسمالية الدولية استجابة إيجابية لهذه المجموعة من الإصلاحات الاقتصادية ولتحسين حالة الديون ، مما أدى إلى نشوء سوق جديدة لدين البلدان النامية ، الأمر الذي من شأنه أن يخضع كلا من الدائن والمدين إلى قوى السوق ، كما أدى إلى زيادة التجارة في سوق التداول الثانوي من ١٠ بلايين دولار في عام ١٩٧٨ إلى المستويات الحالية البالغة ١٥٠ إلى ٢٠٠ بليون دولار .

٢٨ - وأضاف أن أمريكا اللاتينية أحرزت تقدما مثيرا بصفة خاصة ، إذ أن التدفقات الرأسمالية الخاصة إليها ازدادت عشرة أضعاف إلى ٤٠ بليون دولار بين عامي ١٩٨٩ و ١٩٩١ ، وصاحب ذلك نمو للمنطقة نسبته فـــي المتوسط ٣ فـــي المائة ، وانخفاض في التضخم بنسبة الثلثين ، وتضاعف الاحتياطيات الرسمية .

٢٩ - وقال إن المؤسسة الإنمائية الدولية تقدم مساهمة قيمة إذ أن مرفقها الخاص بتخفيض الديون يخفض أعباء ديون أكثر البلدان فقرا المستحقة للمصارف التجارية ، وهي البلدان التي تقوم بإصلاحات اقتصادية .

٣٠ - وفيما يتعلق بالدين الرسمي لأكثر البلدان فقرا ، استفادت أصلا ثمانية بلدان من "شروط تورونتو المعززة" الجديدة لنادي باريس ، التي تنص على تخفيض خدمة الديون بنسبة ٥٠ في المائة على الأقساط المستحقة خلال فترة إعادة الجدولة ، وبالإضافة إلى ذلك ، شجع مؤتمر القمة الاقتصاديـــة فـــي ميونيخ نادي

(السيد دوغان ، الولايات المتحدة)

باريس على الاعتراف ، على أساس كل حالة على حدة ، بأن لبعض البلدان المثقلة بالديون وذات الدخل المتوسط الأدنى حالة خاصة .

٣١ - وأضاف أن الولايات المتحدة ، شأنها في ذلك شأن الحكومات الدائنة الأخرى ، اضطلعت ببرامج رسمية ثنائية كبيرة لتخفيض الديون ، فألغت ٢,٧ بليون دولار تقريبا من الدين المستحق على ما مجموعه ٢٥ بلدا في كل أنحاء العالم ، ونفذت تدابير رسمية لتخفيض الديون التي بلغ مجموعها ٣٦٢ مليون دولار في إطار "مؤسسة المبادرة الخاصة بالأمريكيتين" لصالح ثلاثة بلدان انطبقت عليها بعض معايير الإصلاح الاقتصادي . وأضاف أنه يتوقع أن تصبح عدة بلدان إضافية مؤهلة لتخفيض ديونها في إطار هذه المبادرة خلال الشهور المقبلة .

٣٢ - وفي الختام ، أكد أن الديون والجهود المبذولة لتخفيض خدمة الديون ليست إلا عنصرا واحدا في تشجيع النمو الاقتصادي في البلدان النامية ، غير أن الإصلاحات الاقتصادية الملائمة والمساعدات المتواصلة من المصادر الثنائية والمتعددة الأطراف الرسمية أمور أساسية أيضا .

٣٣ - السيد راو (البنك الدولي) : قال ، في معرض تعليقه على البيئة الاقتصادية الدولية ، إنه بالنظر إلى الأحوال البطيئة كان النمو في البلدان النامية ضعيفا جدا خلال عام ١٩٩١ ، وإن كان من المتوقع أن يستأنف النموا بشكل متواضع في عام ١٩٩٢ ، ذلك لأن أداء معظم المناطق أفضل بعض الشيء . ومن المتوقع أن ينتهي انهيار أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي سابقا . وقال إن آسيا الشرقية تواصل تحقيق نمو قوي ، وإن أمريكا اللاتينية آخذة في الخروج من أزمة الديون . وأضاف أن أسعار الفوائد على دولار الولايات المتحدة الأمريكية تنخفض انخفاضا سريعا ، مما يساعد على تخفيض خدمة الديون المستحقة بمعدلات فوائد متغيرة . وإن مستقبل التجارة العالمية سيعتمد على ما إذا كان سيتم إحراز تقدم في مفاوضات جولة أوروغواي .

٣٤ - وقال ، في معرض حديثه عن الدعم المالي الخارجي ، إنه يجري تخفيض عبء الديون على كثير من البلدان المثقلة بالديون عن طريق التدابير التي تركز بصفة رئيسية على الدين الرسمي ، الذي يمثل معظم ديون هذه البلدان . وإن الخيارات التساهلية الواردة في "شروط تورونتو المعززة" لنادي باريس المتخذة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ تمثل ٥٠ في المائة من الديون المعفاة بالقيمة الحالية ، وقد استفادت منها ثمانية بلدان حتى الآن . غير أن هذه الشروط لا تفي بـ "شروط ترينيداد" المقترحة في

(السيد راو)

أيلول/ستمبر ١٩٩٠ ، كما أنها غير كافية لإعادة صلاحية عدد من البلدان إزاء الخارج ، ذلك لأنه حتى "شروط ترينيداد" غير كافية بالنسبة لها .

٣٥ - وقال إن أزمة الديون التي استمرت لمدة عشر سنوات ، بالنسبة لكثير من البلدان ذات الدخل المتوسط قد انتهت تقريبا . فلهذه البلدان الآن سياسات محلية قوية ، وإجراءات لتخفيض الديون وخدمة الديون التجارية ، بينما بدأ تدفق المحافظ المالية ، مما يدل على عودة ثقة المستثمرين . وسوف تبلغ قريبا حصة الديون التجارية للبلدان النامية المشمولة في اتفاقات تخفيض الديون التجارية نسبة ٧٠ في المائة . وتتخذ بعض أنواع عمليات تخفيف عبء الديون شكل تخفيض في المسار المقبل لمدفوعات الفائدة . ومن شأن الاتفاقات الستة المستكملة أن تخفض الديون بما يعادل ٣٧ في المائة من مجموع ديون البلدان المعنية المستحقة للمصارف التجارية . وتمكنت عدة بلدان ذات دخل متوسط من استعادة فرص وصولها إلى السوق بدون اتفاق شامل لتخفيض الديون وخدمة الديون .

٣٦ - غير أنه ما زال يتعين إيجاد حل لمشاكل الديون التجارية عن طريق اتفاقات تخفيض الديون وخدمة الديون بالنسبة للبلدان الصغرى ذات الدخل المتوسط ، وما زالت الصلاحية إزاء الخارج هدفا لم يتحقق مناله بالنسبة لكثير من البلدان ذات الدخل المنخفض والبلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى ، إذ أن دينها بصفة رئيسية دين رسمي وأعباء ديونها ثقيلة على نحو لا يمكن تحمله . وباستثناء بولندا ومصر ، لم يقدم نادي باريس بعد أي شروط لتخفيض الديون بالنسبة للبلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى ، التي أوصى مؤتمر قمة ميونيخ ، المعقود في تموز/يوليه ١٩٩٢ بأن يدرس وضعها على أساس كل حالة على حدة . ودعت الحكومة الفرنسية في الآونة الأخيرة إلى إنشاء صندوق لتحويل مبالغ الدين الرسمي التي تسددها بعض البلدان إلى مبالغ تستخدم في تمويل للمشاريع الإنمائية .

٣٧ - وبالنسبة لجمهوريات الاتحاد السوفياتي سابقا ، التي تقوم بعمليات إصلاحية ، وافقت المصارف التجارية ونادي باريس على أربعة تجديدات ربع سنوية لرأس المال المستحق في عام ١٩٩٢ عن القروض المبرمة قبل عام ١٩٩١ ، مما خفف ما تعانيه هذه البلدان من عبء في مجال التدفقات النقدية في عام ١٩٩٢ ، بمبلغ يزيد على سبعة بلايين دولار . وإن إعادة جدولة الديون أمر أساسي لمساعدة هذه البلدان في تحولها إلى الاقتصاد السوقي ؛ ويتفاوض نادي باريس على صفقة لإعادة جدولة الديون تسمح بتمديد فترة دفع الأقساط على مدى ١٠ سنوات .

(السيد راو)

٣٨ - وأضاف أن السياسات الخارجية الاقتصادية المحلية أساسية لاستعادة الأهلية الائتمانية للبلد المدين وتوليد النمو . وسيتعين بصفة خاصة على البلدان ذات الدخل المنخفض والبلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى المثقلة بالديون أن تعتمد بصفة رئيسية على المدخرات المحلية التي تكملها الخدمات التساهلية الخارجية . ونظرا لندرة المساعدة الإنمائية الرسمية ، يتعين على هذه البلدان أن تبرهن على أن المعونة ستستخدم على نحو مجد . وهذا يتطلب التزاما مستداما بالتكيف الهيكلي ، فضلا عن تحقيق تقدم في قضايا الفقر ، والبيئة ، وتنمية الموارد البشرية ، وأساليب الحكم . وستكون للبلدان ذات الدخل المتوسط الخارجة من أزمة الديون فرص تمويلية خارجية في التسعينات أوسع مما كان متوفرا في العقد الماضي . وأصبح التمويل الخارجي الخاص مرهونا أكثر بالأهلية الائتمانية للمقترض . وبعد عدة سنوات من الإصلاح السياسي المحلي ، بالإضافة إلى عملية تخفيض خدمة الديون المدعومة رسميا ، حقق عدد قليل ولكن هام من البلدان المدينة ذات الدخل المتوسط قدرة أكبر على الحصول على التمويل الخاص ، في أعقاب زيادة هائلة في التدفقات الاستثمارية .

٣٩ - وقال إنه يستخلص خمسة دروس سياسية من أزمة الديون التي استمرت عشر سنوات . أولا يجب أن تضع قرارات الإقراض والاقتراض في الاعتبار إمكانية الصدمات الخارجية الضارة ؛ وهذا ما لم يحدث في السبعينات ، عندما تجاهلت كثير من البلدان النامية إمكانية تحول البيئة الاقتصادية الدولية الى وضع أقل مواتاة . وثانيا ، كان الإجراء الرسمي أساسيا للتغلب على مشاكل "المنتفع مجانا" التي عرقلت المفاوضات المتعلقة بإعادة جدولة الديون وتخفيضها . وأحبطت آليات السوق التي تضمن اتخاذ إجراء جماعي منسق من جراء عدد الدائنين المعنيين وتنوعهم . والتدخل الرسمي ضروري لتفادي الانهيار المنهجي للنظام المالي الدولي . وثالثا ، كان تضمين القيود المالية خططا طارئة لتقاسم المخاطر أقل كلفة بكثير من إعادة التفاوض على العقود عندما تظهر المشاكل . ونظرا لأن القروض الجماعية على المقترضين ذوي السيادة كانت هي الغالبة في السبعينات ، لم يتم إلا القليل من تقاسم المخاطر عن طريق أشكال أخرى للتمويل . وإن الزيادة الأخيرة في تدفق رؤوس الأموال الى بعض البلدان النامية تطور محبذ . ورابعا ، يجب أن يكون التمويل الخارجي للبلدان ذات الدخل المنخفض بشروط ملائمة ، وهكذا يجب أن يكون هذا التمويل إلى حد كبير من مصادر تساهلية رسمية . ولقد أوجد الاعتماد على الاقتراض الخارجي بشروط ذات صلة بالسوق - سواء أكان ذلك من مصادر تجارية أم رسمية - مشاكل في عدة بلدان . وخامسا ، كانت الموارد والسياسات المحلية وليس الاقتراض الخارجي هي مفتاح التنمية الاقتصادية . والمقترضون في حاجة إلى أن يدرسوا بعناية قدرتهم على استثمار الأموال المقترضة بشكل منتج ، وأن يدرسوا عدم مناعة البلد ، من حيث درجة مديونيته ، وقدرته على التكيف بسرعة إزاء التنمية الاقتصادية المعاكسة . وأضاف أن الديون

(السيد راو)

ومشاكل التمويل الخارجية ستكون موضع تركيز خاص في الاستعراض السنوي للبنك الدولي وعنوانه "آفاق الاقتصاد العالمي" ، وهي دراسة ستكون متوفرة في الربيع القادم .

٤٠ - السيدة هيبتولا (الهند) : قالت إن تقرير الأمين العام عن أزمة الديون الخارجية والتنمية (A/47/396) تؤكد حجم المشكلة ، وأبدت تفاؤلها الحذر بشأن أزمة الديون الخارجية التي تواجه البلدان النامية ، وبشأن التحول في النقل العكسي للموارد من البلدان النامية الى البلدان المتقدمة النمو . وقالت إن وفدها متفق في الرأي المعرب عنه في التقرير ومفاده أن عدد البلدان المستفيدة ما زال محدودا للغاية وأن التدفقات السوقية إلى البلد من الموارد المالية لا يمكن اعتبارها مؤشرا لاتجاه أساسي في بيئة البلدان النامية . فالترتيبات الرسمية لتخفيض الديون التي اتخذت مع بلدين من البلدان ذات الدخل المتوسط لم تشمل بلدانا مدينة ذات دخل منخفض . وإن أثر إعادة جدولة الدين التجاري أمر غير أكيد وأدى الى زيادة في إقراض البنوك . وإن "شروط تورونتو المعززة" محدودة من حيث نطاقها وتفترض سلسلة طويلة من عمليات متكررة لإعادة الجدولة .

٤١ - وأضافت أن ما يسمى بالنهج القائم على أساس كل حالة على حدة يخفي وراءه في كثير من الأحيان استجابة غير ملائمة ، من طرف البلد الدائن ، تقوم على معايير سياسية وغير اقتصادية ، مما لم يؤد إلى تخفيض ملحوظ في الديون . فينبغي زيادة حجم ونطاق تخفيض الديون . ولا توفر عملية إعادة الجدولة إلا تخفيفا مؤقتا لعبء الديون ؛ فالتخفيض هو الحل . وكان على الهند ، وهي تعاني من قيود شديدة في ميزان مدفوعاتها ، في أعقاب أزمة الخليج ، أن تحصل على قروض جديدة عن طريق استخدام احتياطيها من الذهب . ويجب على استراتيجية الديون الدولية أن تشمل تخفيض الديون وزيادة التدفقات المالية بالنسبة للبلدان ذات الدخل المنخفض التي تستمر في خدمة ديونها بطريقة منتظمة . وهذه التدابير من شأنها أن تحول دون انتشار أزمة الديون .

٤٢ - وحققت البلدان النامية ، بما فيها الهند ، بعض النجاح في استقرار قصير الأجل وإعادة جدولة طويلة الأجل ، ولكن الترابط المعقد بين التجارة والتمويل والاستثمار والديون يضع حدودا أعلى بالنسبة لهذه الجهود . فأسعار الفوائد ، وأسعار الصرف ، والتجارة ، لا سيما معدلات التبادل التجاري ، تحدد قدرة البلدان النامية على التسديد . وحسبما ورد في التقرير ، فقد يكون الأثر الصافي مؤقتا على الرغم من الانخفاض الهامشي في أسعار الفوائد في السوق ، وذلك نظرا لأن أسعار الفوائد في البلدان المتقدمة النمو

(السيدة هيبتولا ، الهند)

سترتفع مع الانتعاش الاقتصادي . ومما له أهمية أيضا العملة التي يتم بها تحديد الدين . وإن انخفاض معدلات التبادل التجاري في السلع الأساسية قضى تقريبا على أي فوائد أخرى تقدمها بيئة مواتية . وقالت إنها كانت تود لو أن التقرير درس أثر تقلبات العملة على الديون ، وذلك بصفة مباشرة أو عن طريق آثار معامل المضاعفة على التجارة والاستثمار . فقد طلبت البلدان النامية منذ مدة طويلة المشاركة في اتخاذ القرار بشأن أسعار الفوائد ، والأموال ، والتمويل . وهكذا فإن وفدها يؤيد فكرة المؤتمر الدولي المعني بالتمويل والتنمية . وقالت إنه أثناء المناقشات غير الرسمية الأخيرة مع مؤسسات بريتون وودز ، تم تبادل أفكار مفيدة بشأن مراقبة وتنسيق الاقتصاد الكلي وهو أمر يمكن زيادة بحثه في المناقشة المقبلة في هذا المؤتمر .

٤٣ - وفيما يتعلق بالتجارة ، ما زالت هناك حالة من عدم اليقين تهيمن على جولة أوروغواي بشأن المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف . فالتحرير غير الكافي للتجارة في المجال الزراعي ، وقيام الموردين المحليين بتوفير حماية لا مبرر لها للمنسوجات ، يجعل من الصعب على البلدان النامية الوصول إلى الأسواق وزيادة عائداتها من الصادرات . وينبغي أن يوضع في الاعتبار البعد الإنمائي عند وضع القواعد التجارية ومن الضروري تفادي الحواجز التي لا مبرر لها في التجارة ، بما في ذلك تدابير المناطق غير الواضحة وتشريعات مكافحة الإغراق .

٤٤ - والبلدان النامية بحاجة ماسة الى تمويل بشروط تساهلية وتدفقات مالية تجارية وتدفقات غير منشئة للدين من الاستثمار المباشر الخارجي من أجل بناء قدرتها الاقتصادية ومن ثم قدرتها على تسديد ديونها . وقالت إنها ترحب بتكرار التعهد بالوفاء بالالتزام المتفق عليه دوليا وهو ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية ، وأعربت عن الأمل في تحقيق زيادة بالأرقام الحقيقية في إطار تجديد موارد المؤسسة الإنمائية الدولية ، فضلا عن زيادة التدفقات المالية في إطار مرفق التكيف الهيكلي ومرفق التكيف الهيكلي المعزز لتوفير تدفقات تساهلية متوسطة الأجل إلى البلدان ذات الدخل الأدنى . وينبغي تشجيع التدفقات التجارية الى البلدان النامية والاستثمارات المباشرة الخارجية في البلدان النامية . والتدفقات الرأسمالية الحالية هي من أموال المضاربة ، وتكاليف الائتمانات تتمثل في أقساط عن فوائد عالية ، ولم تؤد هذه التدفقات إلى استثمارات جديدة مقابلة في مجال المصانع والمعدات . وقالت إن وفدها متفق مع توصية الأمين العام بوجوب اعتماد اتفاق واحد بدلا من إعادة جدولة منتظمة للديون الرسمية ، على غرار إعادة جدولة الديون التجارية . وهناك حاجة إلى حل شامل ودائم ، لمساعدة البلدان

(السيدة هيبتولا ، الهند)

النامية على التخلص من مخاطر الأزمات الاجتماعية والسياسية وغيرها من الأزمات التي يمكن أن تنشأ عن المديونية الخارجية .

٤٥ - الآنسة ساندرز (جامايكا) : تحدثت باسم الاثنتي عشرة دولة الأعضاء في الاتحاد الكاريبي التي هي أعضاء في الأمم المتحدة ، فقالت إنه في حين أن مجموع ديون البلدان النامية لم ينمُ خلال عام ١٩٩١ ، فإن خدمة ديون أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعبَّر عنها كجزء من عائداتها من الصادرات ازدادت خمس نقاط مئوية تقريبا ، فبلغت ٣٠ في المائة خلال نفس الفترة بسبب تسديد المتأخرات وضعف عائداتها من الصادرات . وبدون تخفيف ملحوظ في عبء الديون ، تظل السلامة الاقتصادية المستدامة هدفا بعيد المنال . وأضافت أنها ترحب بالتقدم الأخير في تخفيض عبء الديون الرسمية والتجارية ، فضلا عن التدابير التي اتخذها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي للاستعاضة عن الديون غير التساهلية بديون تساهلية . غير أنها قالت إن الاتفاقات التي تم إبرامها حتى الآن غير كافية : فلا غنى الآن عن اتباع نهوج أكثر جرأة لمعالجة جميع أنواع الديون وشؤون البلدان المدينة .

٤٦ - وأضافت أن الاتفاقات المبرمة في إطار مبادرة بريدي فيما يتعلق بالديون المستحقة للمصارف التجارية الدولية تختلف اختلافا قليلا عن إعادة الجدولة التقليدية وقد زادت صعوبة عملية إعادة جدولة الديون المتبقية . وفي حين أن "شروط تورونتو المعززة" أسخى بكثير من الشروط السابقة فيما يتعلق بالدين المستحق للدائنين الثنائيين الرسميين ، فإنها ما زالت أقل مما هو مطلوب . وقدمت "شروط هيوستون" لعام ١٩٩٠ نوعا من تخفيف العبء بالنسبة للبلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى ؛ وإن التنفيذ الكامل لشروط "ترينيداد وتوباغو" تمثل خطوة أخرى في الاتجاه الصحيح .

٤٧ - ومما يدعو إلى القلق بصفة خاصة أن الاهتمام المولى حاليا لموضوع الدين المتعدد الأطراف غير كاف . ومع تلاشي احتمالات تخفيف عبء خدمة الديون في المستقبل عن طريق نادي باريس ، تواجه بلدان الاتحاد الكاريبي ديونا متوسطة الأجل للمؤسسات المتعددة الأطراف ينبغي تسديدها على أساس العقود الأصلية ، نظرا لأن هذه المؤسسات لم تقم بإعادة جدولة الديون . ومع نضوب الائتمانات التجارية ، أصبحت هذه المؤسسات المصدر الرئيسي للقروض الخارجية بالنسبة لكثير من البلدان . وعليه ، تبين لعدد من البلدان الآن أنها أصبحت محولة صافية للموارد . وينبغي إيلاء اهتمام جدي لعملية السماح لهذه المؤسسات بإعادة جدولة الديون أو إرجاء تسديد خدمة الديون في الحالات الملائمة ؛ بينما ينبغي تعزيز الآليات الأخرى ، مثل مخططات إعادة التمويل ، وتوسيع نطاقها . كما ينبغي زيادة استعراض

(الآنسة ساندرز ، جامايكا)

طرائق تشغيل المؤسسات المالية الدولية ، بهدف تقليل مشاركتها إلى أقصى حد في الاستراتيجيات الاقتصادية والمالية الأساسية ، والإدارة الدقيقة المفصلة لاقتصادات البلدان المتلقية .

٤٨ - وبالنسبة للموضوع الحاسم ، ألا وهو العلاقة بين الأمم المتحدة والمؤسسات المالية والتجارية الدولية ، فإن وفود الاتحاد الكاريبي تؤيد تأييدا كاملا الدعوة إلى إدماج هذه المؤسسات في منظومة الأمم المتحدة ، بوصفه خطوة أساسية نحو تحسين تنسيق الاقتصاد الكلي العام وتعزيز التعاون الإنمائي الدولي .

٤٩ - وقد شرعت الدول الأعضاء في الاتحاد الكاريبي بتصميم بالاضطلاع بمهمة إعادة الهيكلة الاقتصادية بوصفها عملية ضرورية ، على الرغم من أنها عملية سببت مشقات اجتماعية كانت لها آثار شديدة في تلك القطاعات ذات الأهمية الكبرى بالنسبة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية . وفي الوقت ذاته ، كانت التدفقات المالية بالقيم الحقيقية في عام ١٩٩١ أقل منها في عام ١٩٩٠ . وهكذا ينبغي أن تجدد البلدان المانحة جهودها لتحقيق هدف المساعدة الإنمائية الرسمية المتفق عليه دوليا ونسبته ٧,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي .

٥٠ - ومن ناحية أخرى ، كان صافي التدفقات الخاصة إلى البلدان النامية في عام ١٩٩١ هو أعلى صاف لتلك التدفقات منذ عام ١٩٨٢ . وينبغي عمل المزيد لتشجيع هذا الاتجاه الإيجابي . وستتعزز هذه العملية تعزيزا كبيرا بعقد مؤتمر دولي معني بتمويل التنمية ، على نحو ما اقترح الأمين العام . وعليه ، ليس من المبالغ فيه القول إن البيئة الاقتصادية الدولية المواتية ضرورة ملحّة لتخفيف الآثار القصيرة الأجل لإعادة التكيف ، بالإضافة إلى أنها دفعة هامة للاستراتيجيات المتوسطة والطويلة الأجل . ومن شأن جولة أوروغواي إن تكللت بالنجاح أن تحسن البيئة التجارية الدولية وأن تساهم في الانتعاش الاقتصادي في جميع أنحاء العالم .

٥١ - الآنسة يانغ يانيي (الصين) : قالت إنه بعد ١٠ سنوات من بدء أزمة الديون الخارجية ، في أعقاب الجهود المكلفة التي بذلتها البلدان النامية المدينة ، وإلى حد أقل الجهات المانحة الرسمية ، والمؤسسات المالية الدولية ، والمصارف التجارية ، ظهرت دلائل تشير إلى انخفاض طفيف في مجموع ديون افريقيا وأمريكا اللاتينية ، بالإضافة إلى قدرة أكبر على التسديد وإلى زيادة في صافي التدفقات المالية من الموارد إلى هذه البلدان . غير أنه من السابق لأوانه اعتبار أن مشكلة الديون ونقص الموارد التي تواجه

(الآنسة يانغ ياني ، الصين)

البلدان النامية هما الآن في عداد الماضي . وحتى الزيادة في التدفقات من الموارد إلى عدد قليل من بلدان أمريكا اللاتينية يعزى إلى حد كبير إلى عوامل مثل أسعار الفوائد العالية ، وتخفيض قيمة العملات . وخلال السنة الماضية ، لم يتوصل إلا عدد قليل من البلدان النامية المدينة إلى اتفاقات جديدة مع المصارف التجارية بشأن تخفيف عبء الديون . وظل تخفيف الدين الرسمي محدودا من حيث حجمه ونطاقه . وإن التدابير الجديدة لتخفيف عبء الديون التي اعتمدتها مؤخرا الجهات المانحة الرسمية لنادي باريس ما زالت دون ما يلزم من اجراءات جذرية لتخفيف عبء الديون بالنسبة لأكثر البلدان فقرا المثقلة بالديون ولعكس الاتجاه الذي يزداد سوءا في اقتصاداتها .

٥٢ - وأضافت أنه ما لم تعتمد سياسات ملائمة ، فستظل ديون البلدان النامية مشكلة شائكة في التسعينات ، تهدد احتمالات التنمية الثابتة والمستدامة للاقتصاد العالمي . فيجب معالجة عدد من النقاط بهدف التصدي لمشكلة الديون . أولا ، هناك حاجة إلى جهود أكبر لإعادة إنعاش النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية ، وهي عملية أساسية لحل طويل الأجل لمشكلة الديون . وينبغي لخدمة الديون أن تكون مشروطة بالتنمية . وليس من مصلحة أي أحد السعي إلى إيجاد حل لمشكلة الديون على حساب النمو والتنمية . وهكذا ينبغي للبلدان المدينة أن تواصل متابعة التكيف الهيكلي الموجه نحو النمو والإصلاح الاقتصادي في ضوء الأحوال السائدة في بلدانها . وفي الوقت ذاته ينبغي بذل جهود لضمان الاستقرار الاجتماعي ورفع مستوى المعيشة ، بهدف تفادي الاضطرابات السياسية والاجتماعية .

٥٣ - وثانيا ، ينبغي اتخاذ مزيد من التدابير لخلق بيئة دولية مواتية وداعمة للبلدان النامية المدينة . ويجب زيادة صافي تدفقات الموارد عن طريق الائتمانات الرسمية والوصول إلى الأسواق الرأسمالية الدولية . ومن المهم أيضا تخفيض أسعار الفوائد ، وتعزيز النظام التجاري الحر المتعدد الأطراف ، وتثبيت أسعار السلع الأساسية ، وفتح الأسواق ، وإيجاد الأحوال التي تسمح بتسديد الديون .

٥٤ - وثالثا ، يجب العثور على طرق جديدة لتخفيض الديون ، على أن تراعى في استراتيجيات الديون مصالح مختلف فئات البلدان المدينة بطريقة شاملة ومتزنة . وينبغي تنفيذ قرار شمول "شروط تورونتو المعززة" لعدد من البلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى والبلدان المثقلة بالديون كما ينبغي توسيع نطاقها . وينبغي لنادي باريس أن يعتمد على نحو شامل "شروط ترينيداد وتوباغو" بالنسبة للبلدان ذات الدخل المنخفض والبلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى وتخفيف عبء الديون بما فيه الكفاية بالنسبة للبلدان ذات الدخل المتوسط المثقلة بالديون .

(الآنسة يانغ يانيي ، الصين)

٥٥ - ورابعا ، ينبغي للحكومات الدائنة أن تكيف سياساتها وتستعرض قوانينها وأنظمتها المحلية بهدف تخفيض القيود المفروضة على القروض المقدمة إلى البلدان النامية وتشجيع المصارف التجارية على المشاركة بنشاط في استراتيجية الديون .

٥٦ - وأخيرا ، ينبغي للمؤسسات المالية الدولية ، وهي تساعد البلدان المدينة الجديدة على تنفيذ التكيف الاقتصادي ، أن تزيد زيادة كبيرة أيضا مساعدتها المالية إلى بلدان مدينة أخرى ، وتوفير المساعدة التقنية لتحسين إدارة ديونها . وإن التجديد العاشر لموارد المؤسسة الإنمائية الدولية ينبغي أن يمثل زيادة هائلة بالمقارنة بالتجديد السابق بالقيم الحقيقية .

٥٧ - الآنسة داوسيت (نيوزيلندا) : قالت إن أزمة الديون لم تنته بعد بالنسبة لكثير من البلدان النامية على الرغم من تحسن الحالة على ما يبدو . وهناك حاجة الى بذل جهود متواصلة من طرف البلدان الدائنة والمدينة لتنفيذ استراتيجية الديون الدولية بحثا عن حل مستدام للديون الدولية . وكان التزام البلدان الدائنة بالاستراتيجية أهم عامل في أي نجاح تم تحقيقه حتى الآن ، وأكدت استمرار أهمية السياسات الاقتصادية المحلية السليمة ، لا سيما في إطار أسواق رأس المال الدولية المحدودة والمنافسة القوية على التمويل التساهلي للتسعينات .

٥٨ - أما العامل الرئيسي الثاني لضمان نجاح استراتيجية الديون فكان استخدام النهج المرسومة خصيصا والموجهة نحو النمو لتخفيض الديون ، الأمر الذي ساعد على إعادة ثقة الدائنين ، والمركز المالي للبلدان المثقلة بالديون . وفي حين أن نيوزيلندا مازالت مستوردة صافية لرأس المال ، فإن التزامها القوي بتحسين حالة البلدان النامية قد وجد منفذا عمليا له عن طريق عضويتها في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وعن طريق مساهمتها في تدفقات المعونة الثنائية والمتعددة الأطراف ، مثل التجديد الخامس لصندوق التنمية الآسيوي والتجديد العاشر المرتقب لموارد المؤسسة الانمائية الدولية .

٥٩ - والعامل الحاسم الثالث هو الإبقاء على بيئة اقتصادية دولية مواتية ، ولا يتحقق ذلك عن طريق القضاء التام على الديون الخارجية بل عن طريق السياسات الاقتصادية الرامية الى جعل إدارة الديون عملية أسهل . ونيوزيلندا بوصفها بلدا نسبة صافي الدين العام فيه للناتج المحلي الاجمالي عالية ، مصممة على التغلب على مديونيتها عن طريق تعزيز تجارتها الخارجية . وعليه ، فإنها تعلق أهمية كبيرة على تقوية وتحرير نظام الاتجار الدولي عن طريق اتخاذ تدابير مثل خفض المستويات الراهنة لإنتاج البلد الصناعي

(الآنسة داوسيت ، نيوزيلندا)

بمعدل النصف ، وهو الأمر الذي سيمكن البلدان النامية من تعزيز وارداتها بمبلغ يصل الى حوالي ٥٠ بليون دولار ، وينطوي ذلك على فوائد كبيرة للمستهلكين ودافعي الضرائب في العالم المتقدم النمو أيضا .

٦٠ - وأخيرا ، فإن من شأن تخفيض أسعار الفائدة المقبولة في اقتصاد عالمي قوي يدعمه تحرير التجارة العالمية أن تحسن تحسينا كبيرا الأهلية الائتمانية والامكانات المالية للبلدان النامية . وعليه ، هناك حاجة ماسة إلى بذل الجهود على المستويات الوطنية والدولية ، لإيجاد إطار اقتصادي مؤات للنمو الدينامي والمستدام في جميع البلدان المدينة .

٦١ - السيد مانالو (الفلبين) : قال إنه على الرغم من التفاؤل الذي أعربت عنه بلـدان دائنة كثيرة ، وأعرب عنه المسؤولون في بريتون وودز ، والأمين العام في تقريره (A/47/396) ، فإن مشكلة الديون الخارجية لم تحل . ومازالت بعض البلدان النامية ، لا سيما في افريقيا تعاني من ديون تتجاوز الناتج القومي الاجمالي فيها . ففي الفلبين ، يتوقع أن يصل الدين الخارجي كنسبة مئوية من الناتج القومي الاجمالي إلى ٥٦ في المائة بنهاية عام ١٩٩٢ . وتستوعب خدمة الديون ٤٠ في المائة من ميزانية البلد السنوية وثلث دخلها من الصادرات . وعلى الرغم من أن الدين انخفض في السنوات الأخيرة ، فإنه لا يزال من المتوقع أن يصل ، كنسبة مئوية من الصادرات من البضائع والخدمات الى ١٨٠ في المائة بنهاية عام ١٩٩٢ .

٦٢ - ولو لم تكن البلدان النامية مضطرة الى خدمة مثل هذه الديون الثقيلة لكان بإمكانها أن تكرس أموالا أكثر لتعزيـــز خدماتها الاجتماعية والاقتصادية . ولاستطاع ملايين من الأطفال الذهاب الى المدارس ، ولاستطاعت تخفيض معدل وفيات الرضع تخفيضا كبيرا ؛ وتوسيع مرافق الرعاية الصحية وتحسينها ، وشراء تكنولوجيات جديدة .

٦٣ - وأضاف أن البلدان النامية ستستمر في خدمة ديونها الخارجية على الرغم من أن خدمة هذه الديون ستستوعب أموالا كان يمكن تكريسها للنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية . وستستمر في المعاناة من الثغرات التمويلية بين الخطط والبرامج الانمائية وتدفق الموارد الى البلد . وستواصل كثير من البلدان دفع ديونها بينما تواصل جهودها في مجال التكيف الهيكلي وبرامج تخفيف حدة الفقر لدى شعوبها . وستواصل حكومات هذه البلدان تسديد ديونها لأنها تحترم كلمتها .

(السيد مانالو ، الفلبين)

٦٤ - وقال إن كثيرا من البلدان الدائنة تعترف بخطورة الحالة التي تواجه أقل البلدان نموا ذات الدخل المنخفض والتي تواجه البلدان ذات الدخل المتوسط المثقلة بالديون . واعترافا بهذه المعضلة ، لجأت الى تدابير لتخفيف عبء الديون مثل عملية إعادة جدولة الديون المتوخاة في "شروط هيوستون" - وهي عملية مطولة تخفف الضغط الذي تعاني منه هذه البلدان بالنسبة للمدفوعات ولكنها تطيل المعاناة ؛ أو تعليق الديون لأغراض تحددها الجهات الدائنة والمنظمات الحكومية - وهي أغراض تستحق الثناء في حد ذاتها ولكنها لا تتفق بالضرورة مع الأولويات المباشرة للبلدان المدينة ؛ أو توفير مزيد من القروض ، تخصص عادة لدفع الديون القديمة . ولم يكن لهذه التدابير أي أثر تقريبا في تخفيف عبء الديون ، بل إنها في بعض الأحيان زادت هذا العبء وأدامته .

٦٥ - وقال إن اتفاقات تخفيض الديون وخدمة الديون المبرمة بين البلدان المدينة والمصارف التجارية الدولية الدائنة مبادرات تستحق الثناء . ومع ذلك فإنها ليست كافية ، لأنها لا تضمن تخفيضا ملحوظا في الديون . ولم تؤد مفاوضات الفلبين على اتفاقات تخفيض الديون وخدمة الديون إلا الى تخفيض قدره ٢ في المائة . وبالإضافة الى ذلك ، تعاني كثير من البلدان النامية أيضا من دخل غير كاف من التجارة . وكما ذكر الأمين العام في الفقرة ٣٤ من تقريره (A/47/396) ، التجارة هي أهم عامل دولي يحدد احتمالات خروج البلدان النامية المثقلة بالديون من أزمة ديونها . وهكذا فإن الفلبين ملتزمة بالسعي الى استجابات متعددة الأطراف مستدامة لتوسيع نطاق تجارتها وتحرير هذه التجارة ، لاسيما عن طريق تعزيز فرص وصولها الى أسواق البلدان المتقدمة النمو . وهي ملتزمة أيضا بالسماح لقوى السوق بأن تلعب دورها في اقتصادها المحلي ، وذلك لاجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتكنولوجيا التي تأتي بها هذه الاستثمارات .

٦٦ - وأضافت أن الفلبين تفتخر بحكم المجتمع الدولي بأن الفلبين أدارت بحصافة مشكلة ديونها . وقد تفادت المواجهة وتجنبت الانفعال والتطرف ، ودفعت ديونها عندما أصبحت مستحقة ، واختارت التفاوض على تأجيل الدفع عند الاقتضاء . غير أن مشكلة ديونها قد بقيت قائمة . وان كثيرا من البلدان ذات الدخل المتوسط ، تأمل ، شأنها في ذلك شأن أقل البلدان نموا ، في أن تتخذ الجهات المانحة الحكومية تدابير لإلغاء الديون ، وتشجيع المصارف التجارية على أن تحذو حذوها .

(السيد مانالو ، الفلبين)

٦٧ - وقال إن القرارات الأخيرة المتخذة بتوافق الآراء وتدابير تخفيف عبء الديون التي دعا إليها الفصل ٣٣ من جدول أعمال القرن ٢١ توفر الاطار الملائم الذي يمكن من خلاله معالجة مشكلة الديون الخارجية . ومع ذلك ، ما زال أمام اللجنة الثانية كثير من العمل ذلك البند أن تقطعه ؛ وبالنسبة للخطوات الايجابية الأخيرة المتخذة لمعالجة أزمة الديون ، فإنها وإن كانت فعالة إلا أنها قد لا تدوم . وينبغي استكشاف تدابير إضافية لتخفيف عبء الديون ، لضمان تدفق للتمويل الخارجي يمكن التنبؤ به ويكون مثمرا لكي تستمر العملية الانمائية .

٦٨ - السيد كراسافشينكو (الاتحاد الروسي) : قال إنه في حين أن مشكلة الديون الخارجية لا تزال حادة بالنسبة لكثير من البلدان ، فإنه يبدو أن استراتيجية الديون الدولية فعالة ، وذلك الى حد كبير بفضل جهود الأمم المتحدة . ورحب بصفة خاصة بوعي البلدان الدائنة والمدينة المتزايد بنصيبها من المسؤولية لإيجاد حلول عملية لأزمة الديون على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية . وقال إن البلدان المدينة تقبل بصفة متزايدة أن التنمية الاقتصادية الثابتة يجب أن تتحقق عن طريق جهودها الخاصة ؛ ولا تستطيع الجهات المانحة الدولية إلا أن توجد أحوالا مواتية أكثر لهذه الجهود .

٦٩ - وأضاف أن الاتحاد الروسي يؤكد الحاجة الى نهوج غير قياسية لمشكلة المديونية الخارجية ، مثل تحويل الالتزامات الناشئة عن خدمة الديون الى استثمارات في الاقتصاد الوطني أو تطوير مشاريع بيئية أو تسديد هـذه الالتزامات بالعملة المحلية . ونظرا لعـدم الأهلية الائتمانية النسبية لكثير من البلدان المدينة ، ينبغي إيلاء اهتمام خاص لهذا الموضوع عن طريق وضع ترتيبات لهذه البلدان لبيع التزاماتها الناشئة عن خدمة الديون بحسم متفق عليه بدعم من المؤسسات المالية الدولية ولا سيما صندوق النقد الدولي . ومن شأن تنفيذ هذه التدابير أن يساعد على تخفيض عبء ديون هذه البلدان بدون مخاطرة من طرف البلدان الدائنة وبدون تعريض استقرارها المالي للخطر ، شريطة أن تحدد الحسومات والقيمة الاسمية للالتزامات الناشئة عن الديون على مستويات واقعية .

٧٠ - وقال إنه يبدو أن هناك توافقا للآراء لجعل استراتيجية فعالة للديون تستند الى مجموعة من المبادئ العامة ونهج يتبع على أساس كل حالة على حدة ، وهي استراتيجية تتطلب اجراء متضافرا على المستوى العالمي ، وبصورة رئيسية في اطار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، واستخدام الآليات القائمة للقيام بتنسيق متعدد الأطراف للتمويل الخارجي وتسوية الديون .

(السيد كراسافشينكو ، الاتحاد الروسي)

٧١ - وأضاف أن الطبيعة العالمية لمشكلة الديون تتطلب مشاركة جميع الدول ومجموعات البلدان بحثا عن حل لها . ومن بين هذه المجموعات ، البلدان ذات الاقتصادات التي تمر بفترة انتقالية ، وهي اقتصادات لها مشاكل خاصة بما أنها في الوقت نفسه بلدان دائنة رئيسية إزاء البلدان النامية وبلدان مدينة إزاء الغرب . وهناك حل ممكن لذلك ويتمثل في الجمع بين قيام البلدان ذات الاقتصادات التي تمر بفترة انتقالية باتخاذ تدابير لتخفيف عبء الديون لصالح البلدان المدينة لها وقيام البلدان الدائنة لها باتخاذ تدابير مقابلة لتخفيف عبء ديونها .

٧٢ - وفيما يتعلق بالاتحاد الروسي ، فإن مشاكل الديون هي عامل اضافي لزعزعة الاستقرار في علاقاتها مع كل من جمهوريات الاتحاد السوفياتي سابقا ودائنيه . وأصبحت الأزمة حادة بصفة خاصة في عام ١٩٩١ ، مع انخفاض نسبته ٣٥ في المائة في الصادرات مقابل نمو سريع في المديونية المستحقة . ونتيجة لذلك ، اضطر الاتحاد الروسي الى إعادة جدولة ديونه عن طريق نادي باريس في سلسلة من اتفاقات قصيرة الأجل وعليه فإنه يؤكد الحاجة الى حل طويل الأجل للمشكلة ، مع اعادة جدولة ديونه الخارجية . وفي الوقت ذاته ، هناك محادثات مع جمهورية الاتحاد السوفياتي سابقا لكي تكون روسيا هي الدولة الخلف الوحيدة لديون الاتحاد السوفياتي وأصوله .

٧٣ - وتبلغ ديون الاتحاد السوفياتي سابقا حوالي ١٥٠ بليون دولار ، ٢٧ بليون دولار منها مستحق ، ونظرا لحالة الاقتصاد الراهنة اضطر الاتحاد الروسي الى استخدام احتياطياته . وفي الوقت ذاته ، يسعى الاتحاد الروسي الى ايجاد طرق لحل مشكلة ديونه الخارجية عن طريق تدابير تجمع بين إعفاء الديون وإعادة جدولتها . وفي الختام أعرب عن اقتناعه بأن مشكلة الديون لا يمكن أن تحل بشكل سليم إلا عن طريق نظرة متوازنة لمصالح كل من البلدان المدينة والدائنة .

٧٤ - السيد موسى (الكاميرون) : قال إن مشكلة الديون بلغت أبعادا مقلقة بصفة خاصة في افريقيا ، التي بلغ عبء خدمة ديونها ٢٧,٤ بليون دولار ، وهو مبلغ يمثل ما يزيد على ١٠٢ في المائة من الناتج القومي الاجمالي لافريقيا . وأكدت بحق خطة الأمم المتحدة الجديدة الحاجة الى اجراءات تصحيحية جريئة لتنمية افريقيا في التسعينات .

(السيد موسى ، الكاميرون)

٧٥ - وفي حين أن بعض التدابير العلاجية قد اتخذت في خطة بريدي ، وفي "شروط تورونتو" ، وعلى المستوى الثنائي من جانب كثير من البلدان والمؤسسات ، إلا أنها غير كافية في كثير من الأحيان أو مجزأة وتنفيذها يفرض قيودا شديدة على البلدان المعنية ، مما يتطلب جهودا هائلة لزيادة المدخرات والاستثمارات ، ولإبطاء التضخم مما يستلزم تضحيات شاقة . وفي الوقت ذاته ، على الرغم من التطورات المواتية للغاية في المناخ السياسي الدولي ، تتسم البيئة الاقتصادية بطبيعة عدائية بصفة متزايدة مع تدهور معدلات التبادل التجاري ، وانخفاض أسعار السلع الأساسية ، وارتفاع أسعار الواردات ، وازدياد العقبات التي تعترض سبيل الوصول الى الأسواق والاعتمادات .

٧٦ - وبالاضافة الى ذلك ، فإن التخفيضات في الميزانية التي استلزمها دفع الديون وخدمة الديون أثرت تأثيرا ضارا على قطاعات مثل الصحة ، والتعليم ، والعمالة ، والإسكان مع ما يترتب على ذلك من عواقب سياسية متفجرة لا للبلدان النامية فحسب بل أيضا بسبب ترابط طبيعة الاقتصاد العالمي بالنسبة لازدهار البلدان المصنعة والاستقرار المالي للعالم بأسره .

٧٧ - وإن الطبيعة المجزأة للمحاولات المبذولة لحل مشكلة الديون يوضحها استبعاد البلدان ذات الدخل المتوسط مثل الكاميرون من تدابير تخفيف عبء الديون . وبينما ترحب الكاميرون بأحكام الفصل ٣٣ من جدول أعمال القرن ٢١ ، التي تشمل البلدان ذات الدخل المتوسط بالإفادة من عملية تخفيف عبء الديون ، ومن المبادرات الائتمانية الثنائية التي قامت بها الحكومة الفرنسية لصالح البلدان الواقعة جنوب الصحراء ذات الدخل المتوسط ، فإن حجم مشكلة الديون يتطلب نهجا عالميا . ولهذا السبب فإن وفده يؤيد عقد مؤتمر دولي معني بتمويل التنمية ، وإنشاء لجنة استشارية معنية بالدين والتنمية لضمان تقديم الموارد المالية التكميلية اللازمة للبلدان النامية لإنعاش اقتصاداتها وللشروع في التنمية المستدامة المتسقة مع قرارات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٠